

التعميد مدخلاً لتطوير إعداد طالب الاقتصاد المنزلي تحقيقاً لمتطلبات

سوق العمل

**Outsourcing as an approach for developing the
preparation of the home economics' students to meet the
requirements of the labor market**

إعداد

د/ شاريهان محمد محمد الصادق

دكتوراه أصول التربية – كلية التربية – جامعة المنوفية

Blind Reviewed Journal

التعهد مدخلاً لتطوير إعداد طالب الاقتصاد المنزلي تحقيقاً لمتطلبات سوق العمل إعداد

أ/ شاريهان محمد محمد الصادق عبد الله
دكتوراه أصول التربية - كلية التربية - جامعة المنوفية

المستخلص

يهدف البحث الحالي إلى وضع آليات للتعهد والتي يمكن تطبيقها على إعداد طالب الاقتصاد المنزلي تحقيقاً لمتطلبات سوق العمل، وقد تناول البحث في الإطار النظري التهدي وإعداد طالب الاقتصاد المنزلي في ضوء متطلبات سوق العمل، وواقع إعداد طالب الاقتصاد المنزلي في ضوء متطلبات سوق العمل، وفي الإطار التطبيقي تضمن ٤ محاور هم (إعداد طالب الاقتصاد المنزلي - تحقيق متطلبات سوق العمل - آليات التهدي - آليات التهدي في إعداد طالب الاقتصاد المنزلي - معوقات تفعيل آليات التهدي)، وقد تم صياغة المحاور في صورة استبانة تم عرضها على بعض أعضاء هيئة التدريس في مجال الاقتصاد المنزلي للوصول إلى مجموعة من آليات التهدي والتي من خلالها يمكن أن يطور إعداد طالب الاقتصاد المنزلي تحقيقاً لمتطلبات سوق العمل، وقد توصل البحث إلى دعم أنشطة الطلاب المرتبطة بمجال تخصصهم، وحث القطاع الخاص على التعاون مع الكلية في مجال إنشاء المعامل وتجهيزها، ودعم التهدي والبرامج المتخصصة، ووضع القوانين المنظمة للتهديد بين الكلية والمجتمع المحلي، مع ربط الخطط الاستراتيجية بآليات التهدي واحتياجاته، والاهتمام بعقد الندوات والتي تجمع بين العاملين بالكلية ورجال الأعمال لمناقشة إمكانية التهديد بين الكلية ومؤسسات المجتمع المحلي، ورصد احتياجات ومتغيرات سوق العمل المحلية، والاستفادة منها في تطوير الأداء، وضرورة إنشاء وحدة خاصة بالتهديد.

الكلمات المفتاحية: التهدي - إعداد طلاب الاقتصاد المنزلي - متطلبات سوق العمل .

Outsourcing as an approach for developing the preparation of the home economics' students to meet the requirements of the labor market

ABSTRACT

This Research Aims at building the Mechanisms of Outsourcing that can be Applied to Prepare Home Economics' Students in Order to Meet the Requirements of the Labor Market.

This research Addresses the Theoretical Framework of Outsourcing and Preparing Home Economics' Students in the Light of the Requirements of the Labor Market and the Reality of the Preparation.

The Application Side Includes Four Themes: the Preparation of Home Economics' Students, Mechanisms of Outsourcing, the Role of These Mechanisms in the Preparation of Home Economics' Students and the Obstacles that Prevent the Activation of the Mechanisms of Outsourcing. The Themes Were Formed into a Questionnaire which was Conducted on Some Faculty Members in the Field of Home Economics to Get the Mechanisms of Outsourcing that Can be Used to Develop the Preparation of Home Economics' Students in Order to Meet the Requirements of the Labor Market .

The Research Found out Some Mechanisms: Supporting the Students' Activities that are Related to their Specialization, Encouraging Private Sector in Order to Take Part in the Field of the Construction and Equipment of Laboratories, the Support of Outsourcing and the Specialized Programs, Making Laws that Organize the Outsourcing Between the Faculty and Local Community, Linking Strategic Plans to Outsourcing Mechanisms and Needs, Interest in Holding Seminars that Contain the Faculty Staff and Businessmen to Discuss the Possibility of Outsourcing Between the Faculty and the Local Community Institutions, Monitoring the Needs and Changes of the Local Labor Market and Taking Advantage of them for Improving the Performance, and It is Necessary to Establish a Special Unit for Outsourcing.

Key words: (Outsourcing, Preparation of Home Economics' Students, Requirements of the Labor Market) .

مقدمة البحث :

تواجه منظمات الأعمال تحديات كبيرة بفعل التغييرات السائدة، أبرزها ازدياد الضغوط التنافسية التي تشهدها الأسواق العالمية وانعكاساتها في دعم تلك المنظمات، وفي إطار ذلك أصبح من الضروري أن تواجه المنظمات هذه التغييرات بإسناد أنشطتها إلى موردين خارجيين، بما يساعدها على تحقيق ميزة تنافسية لمواجهة منافسة سوق العمل.

وانطلاقاً من التطور التكنولوجي لمنظمات الأعمال، الذي أوجد حالة من المنافسة الشديدة في بيئة الأعمال، الأمر الذي جعل مجتمع الاقتصاد المنزلي تحت ضغط شديد لكي يكون منظمة مبدعة وخلاقة وقادرة على تحقيق أهدافه بكفاءة وفاعلية، ومن ثم فإن لتطوير إعداد طالب الاقتصاد المنزلي ميزة تنافسية تمكنه من تحقيق متطلبات سوق العمل كإكتساب مهارات تنافسية، وتوليد طاقات إبداعية للقيام بالمشروعات الصغيرة، والإلمام بالتقنيات الحديثة، مما يسهم في إلحاق سوق العمل بعمالة ماهرة مدربة قادرة على تحقيق المنافسة المحلية والعالمية. (فرجاني، ٢٠١٥: ١١٠)

فالاهتمام بإعداد طالب الاقتصاد المنزلي استثمار جيد للمستقبل من خلال استراتيجيات شاملة، وفي الآونة الأخيرة ازدادت الأهمية استجابة للضرورات التي تفرضها التحديات العالمية المعاصرة، والتي تتطلب تخصصات غير نمطية لمواجهة متطلبات سوق العمل. (عبد الصمد، ٢٠١٥: ١١٠)

وتأسيساً على ذلك توجب على كليات الاقتصاد المنزلي أن تبحث عن السبل التي تمكنها من تخريج طالب قادر على مواجهة تغيرات سوق العمل، وعليها ظهرت الحاجة للتعهد كآلية مقترحة تعمل بها كلية الاقتصاد المنزلي في إعداد طلابها، إعداداً قائم على خفض الكلفة وزيادة الجودة، وتقديم خدمة تدريبية مميزة لطلابها، ودعم السوق بعمالة فنية مدربة، ومن ثم تحقق الكلية لنفسها ميزة تنافسية تمكنها من البقاء كمؤسسة تربية متميزة.

مشكلة البحث:

يتجه التعليم الجامعي اليوم إلى الاندماج في قضايا التنمية الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل، كما أن التوجهات المعاصرة للتنمية أصبحت تنظر إليه من خلال درجة انفتاحه على اهتمامات المجتمع وقدرته على استيعاب مشكلاته، ومدى استيفاء مخرجاته لعناصر الجودة، والتي تشير إلى نجاح الجامعة ومدى تقدمها.

واتضح أن سبب الفجوة بين المنظومة الجامعية وسوق العمل هو نوعية التعليم وضعف المنتج الجامعي، وأكد على ذلك بطالة الخريجين وضعف مهاراتهم، بالإضافة إلى أن خريج الجامعة تصاحبه الكثير من السلبيات التي تظهر في سلوكه العام، والتي أصبحت تمثل عقبة أمام أدائه منذ تخرجه وعند استلامه للعمل. (إسماعيل، ٢٠١٧: ٤١)

وقد أشارت دراسة (علي، ٢٠١٩: ١٠٠) أن اتخاذ موقف سلبي من خريج اليوم ناتج لافتقاره العديد من المهارات كمهارة العمل في فريق، ومهارة التعلم مدى الحياة، مما يبقي المعلومات التي تم تحصيلها عديمة الفائدة، بالإضافة إلى ضعف مهارات الاتصال الفعال لديهم، فلا يستطيع التعبير بكفاءة عما يدور في عقله.

وأكدت دراسة (البهنساوي، ٢٠١٨: ٥٥) إلى انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية للجامعة، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية، وانخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية، ويتضح ذلك في زيادة أعداد الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل في مقابل وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى.

كما أوضحت دراسة (السيد، ٢٠١٤: ٩٠) أن المشكلات الحقيقية للاقتصاد المنزلي تتمثل في شعور الفرد بأنه في بوتقة يشعر من خلالها بتدني وضعه الاجتماعي، وعدم جدوى ما يمر به من خبرات تعليمية في النهوض به مهارياً واجتماعياً واقتصادياً، ومن ثم يبدأ الشعور بانخفاض تقديره لذاته وإعاقته عن تحقيق حاجته إلى الإنجاز، والحصول على المكانة الاجتماعية المرغوبة لدى الجميع.

ومن هنا توجب على كليات الاقتصاد المنزلي أن تبحث عن آليات لتطوير إعداد طلابها تمكنهم من مواجهة تغييرات السوق المحلي والعالمي، ومن هذه الآليات التمهيد القائم على الشراكة بين الكلية ومؤسسات القطاعين العام والخاص، وتبادل المنفعة ليحظى أصحاب المصانع بعمالة رخيصة وشابة وتحظى الكلية بتقليل التكاليف للتدريب الجيد في ميادين حقيقية للعمل، على أن يسير التمهيد ضمن برنامج علمي مقنن يخضع فيه الطلاب لورش عمل جادة قبل البدء بممارسة المهنة، وذلك حفاظاً على جودة المنتج للشريك وجودة التدريب لطلاب الكلية، وارتقاء بمستوى الطلاب ليصبحوا بنهاية التعليم مدربين لهم القدرة على المنافسة، وهو ما يحقق للكلية ميزتها التنافسية المستدامة ومتطلبات سوق العمل.

وبناء على ذلك تتضح أهمية التعهد كآلية تعمل بها كليات الاقتصاد المنزلي في مصر، لتقديم خدمة تدريبية مميزة لطلابها تؤهلهم للالتحاق بسوق العمل.

وبناءً على ما سبق جاءت مشكلة البحث الحالي في السؤال الرئيس التالي:

ما آليات التعهد لتطوير إعداد طالب الاقتصاد المنزلي تحقيقاً لمتطلبات سوق العمل؟

وانبثق عن هذا السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية:

➤ ما الأسس الفكرية للتعهد؟

➤ ما الإطار المفاهيمي لإعداد طالب الاقتصاد المنزلي؟

➤ ما واقع إعداد طالب الاقتصاد المنزلي تحقيقاً لمتطلبات سوق العمل؟

➤ ما آليات التعهد لتطوير إعداد طالب الاقتصاد المنزلي تحقيقاً لمتطلبات سوق العمل؟

هدف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى وضع آليات التعهد لتطوير إعداد طالب الاقتصاد المنزلي تحقيقاً لمتطلبات سوق العمل.

أهمية البحث:

تتجسد أهمية البحث الحالي في تناوله لموضوع جديد وندرة الدراسات التي تناولته وهو التعهد، كما أنه يعتبر مدخلاً مهماً في مجال بيئة المنظمات المعاصرة في إدارة الأعمال، والتي تركز على متطلبات سوق العمل، وحيث أن كليات الاقتصاد المنزلي نوع من التعليم الذي يدعم السوق بعمالة فنية مدربة، فكان من الضروري تطوير برنامج إعداد طلابها وذلك من خلال تقديم آليات التعهد.

منهج البحث وأداته:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي لتحقيق أهدافه، والإجابة على تساؤلاته وجمع البيانات، واستخدم البحث استبانة تم تطبيقها على عينة من أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد المنزلي بجامعة المنوفية، لملاءمة عينة البحث لموضوعه، ولتواجد الباحثة بها كمقر للعمل، ومتابعتها لإعداد الطلاب بالكلية.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: التعهد مدخلاً لتطوير إعداد طالب الاقتصاد المنزلي تحقيقاً لمتطلبات سوق العمل.

الحدود الزمانية: تطبيق البحث في العام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠٢١م.
الحدود المكانية: تم تطبيق البحث على كلية الاقتصاد المنزلي جامعة المنوفية.
الحدود البشرية: عينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد المنزلي جامعة المنوفية.
مصطلحات البحث:

التعهد:

عرف التعهد بأنه نقل تنفيذ المهام أو الأنشطة إلى خارج المنظمة، حيث تعهد المنظمة لجهات خارجية متخصصة بأداء بعض من أعمالها بالنيابة عنها، حتى تستطيع هذه المنظمة التركيز على أعمالها الرئيسية. (محفوظ، ٢٠١٠: ٤)

إعداد طالب الاقتصاد المنزلي:

مجموع الخبرات التي توفرها الكلية لطلابها، من خلال المقررات التخصصية والتربوية، ومقررات الثقافة العامة والجانب التطبيقي، بما يمكنهم من الالتحاق بسوق العمل. (الهنداوي، ٢٠١٦: ١٥)

متطلبات سوق العمل:

تعني الاحتياجات الضرورية لتشكيل الطلاب، يستخدمها المسؤولون عن التربية في تحديد الأهداف، والمقررات، والأنشطة، وأسلوب التقويم، فضلاً عن المناخ العام، بحيث يتم إكساب الطلاب ثقافة ومبادئ ومهارات سوق العمل، والتي يجب أن تتضمن المجال التربوي والثقافي لإعداد طالب الاقتصاد المنزلي. (أحمد، ٢٠١٧: ١٦٥)

الدراسات السابقة:

يعرض البحث الحالي عدداً من الدراسات السابقة المتعلقة بمجال الدراسة والتي تم تصنيفها إلى ثلاث محاور هما:

المحور الأول: الدراسات المتعلقة بالتعهد.

المحور الثاني: الدراسات المتعلقة بإعداد طالب الاقتصاد المنزلي.

المحور الثالث: الدراسات المتعلقة بمتطلبات سوق العمل.

المحور الأول: الدراسات المتعلقة بالتعهد:**١. دراسة أبو موسى (٢٠١٢):**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم تعهد نظم المعلومات المحاسبية، والتعرف على مخاطر ذلك في بيئة الأعمال المصرية، وذلك من خلال دراسة ميدانية باستخدام قائمة استقصاء، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بتوفير التعهد، وأن نسبة كبيرة من المنشآت المصرية تقوم بالتعهد الجزئي أو الكلي لأداء وظائف نظم المعلومات المحاسبية، وأن غالبية المنشآت تعتمد على متعهدي الخدمات لتوفير الموارد البشرية اللازمة لأداء تلك الأنشطة، كما أن المنشآت تفضل الاستعانة بمجموعة من أفضل المتعهدين بدلاً من اعتمادها على متعهد واحد رغبة منها في تخفيض درجة مخاطر التعهد، كما تقوم المنشآت بتعهد تطوير وصيانة البرمجيات والأجهزة، بالإضافة إلى تدريب الموظفين على تطبيق السليم لتلك النظم، وأكدت الدراسة على أن أهم مزايا التعهد تتمثل في تعزيز قدرات المنشأة في مجال تكنولوجيا المعلومات، والوصول إلى الموظفين المهرة وخدمات أكثر جودة، وإحداث تغيير في إعداد المؤسسة، حيث مازال الإعداد يعتمد على أهداف تقليدية بعيدة عن تخصصات سوق العمل، والاستفادة من خبرات المتخصصين في مجال نظم المعلومات، وزيادة فرص الحصول على التكنولوجيات والمعرفة الحديثة، وإمكانية تحقيق وفورات في التكاليف المتعلقة بإقتناء وصيانة وتحديث البرمجيات، بالإضافة إلى تخفيض مخاطر التقادم التكنولوجي، وكان من أهم المعوقات عدم التأهيل الكافي لبعض الموظفين على التعهد، وفقد المتعهدين للمعلومات السرية وحقوق الملكية الفكرية.

٢. دراسة إسماعيل (٢٠١٧):

هدفت الدراسة الوصول إلى المورد الأفضل من خلال اعتماد أكثر النماذج الرياضية استخداماً، وقد استخدمت الدراسة الاستبيان والذي اعتمدت فيه على أسلوب المقارنات الزوجية، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة التركيز على جانب الكلفة بشكل كبير، وأن التعهد يتيح بدائل تساعد على الإعداد بصورة أكثر فاعلية، وإحداث تغيير في رؤية المؤسسة، وضرورة اعتماد العديد من المعايير عند اختيار المورد، واعتماد النماذج الرياضية والأساليب التحليلية للمفاضلة بين البدائل من الموردين المتاحين.

٣. دراسة Bjerring, K (٢٠٠٧):

هدفت الدراسة إلى تعهيد وظائف الخدمات الاقتصادية المتقدمة إلى الدول النامية، باعتبار قطاع تعهيد الخدمات هو أكبر مصدر للعمالة في البلدان النامية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن هذا القطاع سوف يؤدي إلى النمو في الخدمات أو التصنيع باستخدام التعهيد، لأنه قام بتوظيف مهارات الخريجين للوصول إلى نتائج أفضل والتي تتطور بشكل مستمر.

المحور الثاني: الدراسات المتعلقة بإعداد طالب الاقتصاد المنزلي:

١. دراسة عبد الصمد (٢٠١٥):

هدفت الدراسة إلى التعرف على معايير الجودة المحلية والعالمية الخاصة ببرامج إعداد الطلاب بصفة عامة وطلاب الاقتصاد المنزلي بصفة خاصة، وضرورة إحداث تغيير في إعدادهم، والتعرف على مدى توافر معايير الجودة في برنامج إعداد طلاب الاقتصاد المنزلي، فالمباني والتجهيزات غير كافية، وبرغم وجود الأجهزة إلا أنه لم يتم الاستفادة منها، بالإضافة إلى عدم توافر المعامل والأجهزة الكافية للتدريب وتنمية المهارات التطبيقية، وتقويم برنامج إعداد طلاب الاقتصاد المنزلي في ضوء معايير الجودة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تفعيل دور قيادات الكلية في التواصل مع أصحاب الأعمال وهو ما يظهر الشعور بالمسئولية المجتمعية، ووضع عدد من المقترحات والآليات لتحسين برنامج إعداد طلاب الاقتصاد المنزلي في ضوء معايير الجودة.

٢. دراسة الشريف (٢٠١٠):

هدفت الدراسة إلى رصد واقع برنامج إعداد طلاب الاقتصاد المنزلي في كليات الاقتصاد المنزلي في مصر، والوقوف على بعض المقترحات التي تساعد على تطوير برامج وعمليات إعداد طلاب الاقتصاد المنزلي، ونشر ثقافة تغيير إعداد طلاب الاقتصاد المنزلي، وضرورة تقديم تجهيزات أفضل، ودورات تدريبية مستمرة للقوى البشرية لتطوير مهاراتهم، ثم وضع تصور مقترح في ضوء ما تسفر عنه الدراسة النظرية والميدانية للصورة المثالية التي يجب أن تكون عليها برامج إعداد معلمات الاقتصاد المنزلي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة مراجعة شروط القبول وتحديثها، ومحتوى المناهج الدراسية يحتاج إلى مراجعة والتحديث لوجود بعض

الحشو والتركيز في غالبيتها على الاختبارات النهائية، وتصميم برامج إعداد تعزز من تحقيق الأهداف المنهجية، وكثرة الأعباء الوظيفية لأعضاء هيئة التدريس، والقصور في التجهيزات المخصصة للكلية لممارسة الأنشطة المختلفة.

٣. دراسة Johen, A (٢٠٠٩):

هدفت الدراسة إلى وضع برامج لإعداد طالب الاقتصاد المنزلي للعمل بفاعلية داخل الفصل الدراسي، من خلال مدخلين يعتمدان على المعلوماتية والتطبيقات العلمية للنظريات التربوية باستخدام أساليب التعلم المتبادل والمناقشات الجماعية والأجهزة الحديثة وبرامج شبكة المعلومات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحث المقابلات الشخصية والاستبانة، وتوصلت الدراسة إلى أسلوب مقترح لإعداد الطالب بطريقة تكسبه القدرة على أداء عمله بثقة وكفاءة، وتشجيعه على مواصلة اكتساب المعلومات والسعي للتعليم المستمر.

المحور الثالث: الدراسات المتعلقة بمتطلبات سوق العمل:

١. دراسة البهنساوي (٢٠١٨):

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على رؤية أصحاب الأعمال لخريجي الجامعة، ومدى قدراتهم على التوافق مع سوق العمل، وسبل إحداث هذا التوافق، وقد استخدمت الدراسة أسلوب المقابلة مع رجال الأعمال بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي للواقع، وتم التوصل إلى أنه من الضروري تأهيل الطلاب لسوق العمل بإكساب الطلاب مهارات التميز والابداع، من خلال مجموعة من المقترحات لتأهيل الشباب للانخراط المباشر في ميادين العمل المختلفة، والمشاركة في عجلة التنمية الشاملة في المجتمع، وتوفير برامج تدريبية للطلاب تؤهلهم للتواصل مع التخصصات الجديدة وتمييزهم في مجالات التطبيق في سوق العمل، وما يترتب عليه من تحسين نوعيتهم.

٢. دراسة الجزائر (٢٠١٧):

هدفت الدراسة إلى تحديد أبرز التحديات والإشكاليات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي للوفاء بمتطلبات سوق العمل ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة، وذلك عبر استقصاء المداخل التربوية الحديثة حول سياسات وآليات ربط تلك المؤسسات باحتياجات سوق العمل من القوى البشرية، والوقوف على أهم المشكلات المرتبطة بتشغيل الخريجين والتي تعوق استيعابهم في سوق العمل وأسباب تزايد البطالة، ومن ثم توجيه نظر القائمين على وضع السياسات التعليمية لبعض

التوجهات التي يمكن الاستفادة منها في تطوير عناصر منظومة التعليم العالي لتحسين جودة المخرجات التعليمية لتلائم احتياجات سوق العمل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى تحليل (Swat) للوقوف على أهم عناصر القوة ومواطن الضعف والتي تواجه مؤسسات التعليم العالي في مصر، وكذلك ما يتوافر لها من فرص وما تتعرض له من تهديدات، وأظهرت النتائج توجهات يمكن أن تسهم مستقبلاً في تطوير دور مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الأول: الإطار النظري للبحث:

تناول البحث في هذا الجزء الأطر النظرية للتعهد، وإعداد طالب الاقتصاد المنزلي تحقيقاً لمتطلبات سوق العمل.

أولاً: التعهد:

١. مفهومه:

يُعد مفهوم التعهد من المفاهيم الحديثة فقد تم الإشارة إليه في عام ١٩٨٢ وعرف بأنه ممارسات التعاقد من الباطن لأعمال التصنيع مع جهات خارجية. (إبراهيم، ٢٠١٢: ٣)

والتعهد هو نقل تنفيذ المهام أو الأنشطة إلى خارج المنظمة، وأشار أيضاً بأنه وسيلة لتوسيع نطاق عملية معينة أو ترشيد نطاق عملية حالية. (Ellram and Maltz, 2012 : 60)

كما عرف بأنه طريقة جديدة لتقسيم العمل وتوفير المال والطاقة والوقت، وذلك بإعطاء الجهة المستعان بها الثقة، ومن ثم تعهد المهام والوظائف والصلاحيات والأنشطة التي كانت تؤديها الجهة المستعينة، وذلك عن طريق التعاقد بتوقيع اتفاقيات تعاون، يحدد فيها مدة وموضوع الاستعانة والإنجازات والواجبات والحقوق والالتزامات وتلبية مصالح وأهداف الجهة المستعينة. (فؤاد، ٢٠١٥: ٤١٥)

وتأسيساً على ذلك يتضح أنه إذا كانت قدرة المنظمة على الإنتاج غير كافية لسد الطلب على المنتج، فإن المنظمة سوف تتوقف عن التوسع، وهنا يكون التعهد الوسيلة المناسبة لتوسيع نطاق الإنتاج، وإذا كانت تكلفة الإنتاج عالية يكون التعهد ملائماً لترشيد التكلفة الحالية، وأن التعهد هو اللجوء لمورد خارجي للقيام بنشاط كان ينجز داخل المنظمة، حتى يتم من خلاله في إطار تعاقد

تحديد الالتزامات والتعهدات المتبادلة، فهو ارتباط طويل الأجل بين المنظمة ومورديها (أحياناً يعقود قصيرة الأجل ولكن متجددة). (الشاعر، ٢٠١٩: ١٢٥)

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أنه لتطبيق التعهد في كليات الاقتصاد المنزلي، يكون بتعهد الكلية التدريب العملي لطلابها إلى ورش ومصانع ومدارس القطاع الخاص في البيئة المحلية للكلية، وكذلك إلى مؤسسات القطاع العام إذا توفرت بالبيئة، على أن تشرف الكلية على تدريب طلابها داخل هذه المؤسسات، وبذلك توفر الكلية كلفة التدريب الداخلي لطلابها، وتوفر لمؤسسات المجتمع المحلي عمالة تحت التدريب والتي يمكن الاستعانة بها مستقبلاً، وبالتالي الحفاظ على جودة المنتج للشريك وجودة التدريب لطلاب الكلية، والارتقاء بمستوى الطلاب ليصبحوا بنهاية سنوات الكلية عمالاً مدربين ومهرة لهم القدرة على المنافسة في سوق العمل المحلي والعالمي، وهذا ما تسعى إليه الكلية لتطوير أداء طلابها تحقيقاً لمتطلبات سوق العمل.

أهميته:

تظهر أهمية التعهد من خلال ما يلي:

أ- تحويل التكاليف الثابتة إلى متغيرة:

فالمنظمة يمكن لها أن تصنع بعض أجزاء مكانتها الإنتاجية داخلياً، وفي نفس الوقت هذه الأجزاء تكون غير معقدة ويمكن الحصول عليها بسهولة من أي مصدر خارجي متخصص، والمشكلة هنا أن الشركة سوف تتكبد تكاليف إضافية على مدار السنة نتيجة قيامها بهذا النشاط، والتعهد هو أحد الطرق لحل هذه المشكلة. (فؤاد، ٢٠١٥: ٤٣٠)

وهنا تكون حاجة كلية الاقتصاد المنزلي إلى تبني فكرة التعهد لتحويل تكلفتها الثابتة إلى متغيرة، فما تنفقه على أنشطتها الداخلية يمكن هنا ومع التعهد أن تنفقه بصورة أقل مع جودة وتميز عالي، وفي ذلك تحقيق لأهداف الكلية والتي تسعى من خلالها إلى تخريج طالب قادر على مواجهه سوق العمل بقدرات مميزة.

ب- مراقبة التكاليف:

فعندما يتم تعهد نشاط معين يقوم المورد برسم كل خطوة من خطوات تنفيذ هذا النشاط، وبالتالي تكون التكاليف اللازمة لتقديم النشاط أكثر وضوحاً مقارنةً بتلك المرتبطة بتنفيذ النشاط داخل المنظمة. (الشاعر، ٢٠١١: ٤١٠)

ويتضح من ذلك حاجة كلية الاقتصاد المنزلي للتعهيد حيث تعاملها مع المدارس والورش والمصانع بالقطاع العام والخاص يساعدها على مراقبة تكاليف ممارسة هذه الأنشطة، كما أن كل المؤسسات المتعاونة مع الكلية سوف تقدم توضيح لكل خطوة من خطوات تنفيذ النشاط، وبذلك تتمكن الكلية من مراقبة كل خطوة من خطوات نشاطاتها فتتحكم أكثر في التكاليف لكل خطوة.

ج- زيادة المرونة:

تحتاج الشركات إلى المزيد من الاستجابة السريعة لمتطلبات العملاء، الأمر الذي يفرض عليها زيادة مرونتها لتحقيق ميزة تنافسية عن باقي الشركات المنافسة، والتعهيد يعد إحدى الطرق التي يمكن عن طريقها زيادة مرونة الشركات. (Rijaman P., Resoara A., and others, 2003: P.368)

وهنا تكون حاجة كلية الاقتصاد المنزلي إلى التعهيد، حيث يمكنها من زيادة مرونتها في تقديم خدمات لطلابها بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل المتغيرة، وهنا تتمكن الكلية من تطوير أداء طالب الاقتصاد المنزلي من خلال تقديم كل ما هو جديد لهم ليوادجوها سوق العمل المتغير.

د- الوصول إلى الكفاءات الفنية والحصول على التكنولوجيا الجديدة:

أهم الدوافع وراء اعتماد التعهيد يتمثل في الاستفادة الكاملة من القدرات الاحترافية والابتكارات المتطورة والاستثمارات الكبيرة الخاصة بالموردين، من خلال التعامل مع الموردين تصبح الشركة قادرة على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، التي تكون عادةً باهظة الثمن ومن الصعب إدخالها إلى الشركة، وهو ما يحقق الإدارة الاستراتيجية. (Jones G., 2001: P.159)

ويظهر مما سبق أن التعهيد غاية في الأهمية لكلية الاقتصاد المنزلي، حيث يسمح لها بالحصول على كفاءات تدريبية قد لا تتوفر في الوقت الحالي، وكذلك تكنولوجيا جديدة قد لا تكون موجودة بمعامل الكلية، بما يسمح لها بتقديم خدمات طلابية تتقدم بها على غيرها من الكليات الأخرى محققاً بذلك ميزة تنافسية مستدامة.

ذ- التقليد:

عندما تقوم شركة ناجحة بتقديم تأكيد مفاده أن السبب وراء تحقيقها لهذا النجاح هو اعتمادها للتعهيد في تنفيذ ذلك باعتبار أن التعهيد أصبح الاستراتيجية التي تقود للنجاح، فإن التوجه إليه يصبح أكثر ضرورة. (الشاعر، ٢٠١٥: ٣٩٢)

وهنا التعهد يمنع الكليات الأخرى من تقليد الأنشطة المميزة التي تقدمها كلية الاقتصاد المنزلي، وذلك عندما تتسى الكلية المنافسة أن ما تقدمه الكلية من تقارير عن نجاحها ليس فقط بالتعهد بل التميز في ممارسة فكر التعهد.

ومن السابق نجد أن تبني فكرة التعهد بكلية الاقتصاد المنزلي تعمل على تحويل التكاليف الثابتة إلى متغيرة، وتحسين مراقبة التكاليف، وكذلك زيادة المرونة في طرق التدريب العملي المقدمة من الكلية إلى طلابها، وتدريب الطلاب في ورش عمل حقيقية مطابقة للواقع لا تتمكن الكلية من توفيرها لطلابها بورشها ومعاملها، ومن ثم الوصول إلى الكفاءات الفنية، القادرة على استخدام التكنولوجيا الجديدة والتي قد لا تكون متوفرة في ورش ومعامل الكلية، وبالتالي تتجنب الكلية التقليد لأنشطتها من قبل الكليات الأخرى.

٣. آليات التعهد:

للتعهد مجموعة من الآليات هي:

أ- تخفيض التكاليف:

فهو الدافع الأساسي لاعتماد منظمات الأعمال عملية التعهد في إنجاز أنشطتها على المدى القصير، وأن الموردين المتخصصين هم الأكثر كفاءةً وقدرةً على خفض التكاليف لكونهم يقومون بتوزيع تكلفة أداء أنشطتهم على عدد كبير من العملاء. (دحو، ٢٠١١: ٨٦٦)

ولهذه الحاجة ونظرًا للظروف الاقتصادية تكون حاجة كليات الاقتصاد المنزلي لتبني فكرة التعهد لنميز منتجها، مع ضرورة التأكيد على أنه لا بد وأن تراعي تميز ما تقدمه من خدمات التعهد لطلابها كنوع من زيادة قدراتهم على مواجهة تغيرات سوق العمل المحلي والعالمية.

ب- التركيز على الأنشطة الأساسية:

حيث تخلت العديد من الشركات عن استراتيجيات التنوع، وانتقلت إلى استراتيجيات تركيز مواردها النادرة على ما يعرف بأنشطة المنظمة الأساسية، وبالتالي أصبح التوجه قائم على استراتيجية التركيز والتي تقود المنظمة نحو تطوير أداء أفرادها. (محفوظ، ٢٠١٠: ٢٠)

وهو دافع مهم في تحول الكلية إلى التعهد، والذي يُمكنها من التركيز على أنشطتها الرئيسية والمتمثلة في دورها التوجيهي والإشرافي على ممارسة طلابها للأنشطة المهنية وعلى إجادته ممارسة هذه الأنشطة.

ج- تحسين الخدمة النوعية:

حيث تتمكن الشركات من خلال التعهيد زيادة مستوى التنافس والتنظيم لخدماتها، فتعهد مجموعة خدمات تقدمها الشركة إلى عملائها، سوف يضمن توجيه الخدمة والمستوى المناسب لها. (دحو، ٢٠١١: ٨٦٨)

فالتعهيد في هذه الحالة يضمن للكلية التحسين النوعي لما تقدمه من أنشطة تدريبية لطلابها، وذلك عن طريق توفير البدائل الكثيرة في البيئة المحلية للكلية، والذي يُمكنها من اختيار الأنسب لطلابها بما يتوافق مع تحسين الخدمة النوعية التي تقدمها لهم سعيًا منها لتطوير أدائهم.

د- اختيار الوقت الملائم لدخول السوق:

اعتماد التعهيد في إنجاز بعض أنشطة الشركة، يمكنها من تحسين اختيار الوقت الملائم للدخول إلى السوق وتقديم منتجاتها سواء الجديدة أو المطورة. (فؤاد، ٢٠١٥: ٤٣٢)

وهنا يسمح التعهيد للكلية باختيار الوقت الملائم لتقديم النشاط، والذي يتوافق مع احتياجات السوق المحلي والعالمية في الوقت الحاضر، وليس أنشطة تفرضها امكانيات معامل التدريب الموجودة بالكلية.

ذ- توزيع المخاطر:

غالبًا ما ينظر للتعهيد على أنه الوسيلة الأفضل للحد من المخاطر التي يمكن أن تواجهها الشركة في بيئة الأعمال، وذلك من خلال تقاسمها لهذه المخاطر مع الموردين، فالاستثمار يجعل من الشركات في حالة مواجهة مستمرة مع أخطار كبيرة مثل أخطار السوق، المنافسة والقوانين والتشريعات الحكومية، المالية، التكنولوجيا وغيرها، وكلها أخطار يكون التعامل معها محفوفًا بالمخاطرة لاسيما إذا كان استثمارات الشركة كبيرة، ويعد التعهيد حلاً أمثل للحد من المخاطر وذلك من خلال توزيعها بين عدد من الموردين. (Belcort.M, 2006: P.261)

وبالتالي يخدم التعهيد الكلية بتدريب طلابها على مواجهة حقيقية مع السوق ومخاطرة من منافسة قوية وتشريعات وتكنولوجيا حديثة، فيعتاد الطلاب على مواجهة هذه الأخطار في الحياة العملية، وهذه ميزة لن تتمكن الكلية من تعليمها لطلابها بمعاملها ذات الظروف الثابتة والغير متغيرة والمفصولة كليًا عن الواقع، فحوض غمار السوق ومخاطرة تعلمها الكلية لطلابها من خلال التعهيد بتدريبهم لورش ومصانع ومدارس موجودة بالسوق فعلاً وتكابد مخاطرة.

ر-تفادي مشكلة الأنشطة:

ينظر إلى عملية التعهد على أنها الحل الأمثل للتخلص من الأنشطة التي تعاني ضعفاً في تنفيذها أو لا يمكن إدارتها أو من الصعب السيطرة عليها، ويعد قرار تعهد مثل هذه الأنشطة لموردين خارجيين أمر مغري بالنسبة للمدراء، إلا أنه في أغلب الأحيان يكون محكوم عليه بالفشل، فالشركات التي تواجه نشاط من الصعب إدارته أو السيطرة عليه يفترض بها دراسة الأسباب الكامنة وراء هذه المشكلة وليس تعهد النشاط، فهذا الحل لن يعالج الموقف بل قد يزيد ذلك الحال سوءاً، وعليه يكون حل هذا النوع من المشكلات من خلال فهم الشركة لنفسها بنفسها. (فؤاد، ٢٠١٥: ٤٣٥)

ويكمن هنا أهمية تحول الكلية إلى التعهد، بحيث تتمكن من تفادي بعض الأنشطة التي تعاني ضعفاً، وذلك لندرة الكفاءات بالكلية فتحصل لطلابها على الكفاءات التدريبية من خلال التعهد، متواجدين في مؤسسات تمتاز بالمهنية والاحتراف في مجتمعها المحلي.

وتساعد آليات التعهد كلية الاقتصاد المنزلي في تطوير إعداد طلابها، وذلك بخفض تكاليف أنشطة التدريب، والتركيز على الأنشطة الأساسية، وزيادة تحسين الخدمة النوعية المقدمة للطلاب، واختيار الوقت الملائم للدخول للسوق، وتوزيع المخاطر بمعاملها والذي قد لا يتوافق وحاجات السوق، وكذلك تفادي مشكلة الأنشطة التي تعاني ضعفاً بها.

ثانياً: إعداد طالب الاقتصاد المنزلي:

تعتبر كلية الاقتصاد المنزلي إحدى مؤسسات الإعداد في مصر، ولأن لكل مرحلة خصائصها فلها أيضاً طرق الإعداد الخاصة بها. كما يلي:

١. ماهية إعداد الطالب:

من خلال برامج مخططة ومنظمة، وفق النظريات التربوية والنفسية التي تقوم بها المؤسسات التربوية المتخصصة لتزويد الطالب بالخبرات العلمية والمهنية والثقافية، بهدف تزويد الخريج بالكفايات التعليمية التي تمكنهم من النمو في المهنة وزيادة إنتاجهم التعليمية. (شعلة و حكيم، ٢٠١٧: ٢٠)

٢. أهمية إعداد طالب الاقتصاد المنزلي:

تعتبر عملية إعداد الطالب من الموضوعات الهامة التي شغلت التربويين والمتخصصين، حيث يعتبر الطالب من أهم العوامل التي تساهم في تحقيق الأهداف التعليمية، ولذلك احتلت قضية

إعدادهم أولوية خاصة، لأن الخريج في عالمنا المعاصر لم يعد مجرد آلة للعمل، بل أصبح يتطلب منه ممارسة القيادة والبحث وبناء الشخصية الإنسانية السوية، كما يتطلب منه قدرات ومهارات في الإرشاد والتوجيه وفن التعامل.

كما تظهر أهمية إعداد طالب الاقتصاد المنزلي في توفير المعارف والمهارات والمسئوليات المنوطة به، والعمل على إعداده إعداداً كاملاً للقيام بأدواره لمواجهة التطورات العلمية الاجتماعية والتكنولوجية، بالإضافة إلى الإسهام في تحقيق أهداف التعليم لتطوير جميع أبعاد حياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. (المغربي و عبد الموجود، ٢٠١٥: ٢٥)

ويشمل إعداد طالب الاقتصاد المنزلي الإعداد الثقافي القائم على الخبرات التي تكسب ثقافة عامة في مختلف شؤون الحياة، والإعداد التخصصي الذي يشمل الخبرات التي يكتسبها في المجال الذي يعد للعمل به، واستيعاب المفاهيم وحقائق الموارد، وإدراك شامل بالتطورات المعاصرة وتطبيقاته الحياتية، بينما يكون الإعداد المهني من خلال الخبرات التي يكتسبها الطالب وتساعد على فهم طبيعة من يتعامل معهم وخصائصهم وأهم مشكلاتهم، ومعرفة نظريات التعلم وتطبيقاتها وتحديد متطلبات المجتمع لتحقيق أهدافه وحل مشكلاته. (محمد و سعيد، ٢٠١١: ٢٥)

وتتوقف نجاح عملية الإعداد على شخصية طالب الاقتصاد المنزلي، حيث ينبغي أن يتعرف الطالب على الصفات والخصائص التي يجب أن تتوفر فيه، فإدراك الطالب لتلك الصفات غاية في الأهمية، فتجعله يسعى من جانبه على اكتسابها، مستفيداً من الظروف التي يتيحها له برنامج الإعداد في الكلية، والذي يحدد في النهاية صفاته المهنية، والتي تساعد في المحافظة على مستواه المهني. (عامر، ٢٠١٨: ٣٥)

ومن السابق يتضح أنه على كلية الاقتصاد المنزلي بناء ميزات جديدة تجعلها دائماً في مركز متقدم بالنسبة لبقية الكليات المنافسة، وأن تحرص على استمرارية هذه الميزات، فهي تكون ناتج استراتيجية مخططة تنتهجها إدارة الكلية، ويسهل حصول الكلية على التميز إذا ما كانت تشجع على الابتكار والتعلم وتعمل بروح الفريق، وهذه الثلاثية (الابتكار - والعمل بروح الفريق - والتعلم المستمر) تكون الداعم لتحقيق التطوير في إعداد طالب الاقتصاد المنزلي، والذي يتحقق بتعهيد الكلية بتدريباتها وأنشطتها العملية إلى متعهدين في البيئة المحلية للكلية، بما يحقق لها تقليل النفقات مع التميز في التدريب، والذي يمثل في هذه الحالة ارتباط حقيقي بسوق العمل.

٣. أهداف إعداد طالب الاقتصاد المنزلي:

يعكس وجود أهداف واضحة لعمل معين تحقيقه لنجاحه، وتزداد أهمية تحديد الأهداف وصياغتها في الكليات التي تهتم بإعداد الطالب، لأنه يعاني من عدم وضوح في الرؤية بالنسبة للأهداف الحالية الموضوعية لإعداده، ويرجع ذلك إلى انتقاء وجود فلسفة واضحة لهذا الإعداد وترشيده وتوجيه خطواته لتحديد أهدافه. (مزاورة و آخرون، ٢٠١٨: ٤٩٠)

وتتحدد أهداف إعداد الطالب من خلال تحديد وظائفه في المجتمع ومتطلبات سوق العمل، فهي الأساس الذي يبني عليه وضوح الرؤية وفلسفة الإعداد والعمل ضمن إطار واضح الأسس، فعملية إعداد الطالب تشمل الأهداف التالية: (عامر، ٢٠١٨: ٣٠)

- أ- عملية متصلة ومستمرة مدى الحياة، وتتضمن تدريب ما قبل الخدمة وأثناءها.
- ب- ضرورة أن تكون الأهداف متكاملة فيما بينها مع الأهداف العامة للتربية في كل مجتمع.
- ت- شاملة لجميع جوانب الإعداد ومحقة للتوازن النسبي بين هذه الجوانب.
- ث- استخدام أفضل الطرق وأحدثها في إعداد الطالب، وفي تخطيط المناهج والتوجيه والإشراف العلمي والإداري.

وتسعى كلية الاقتصاد المنزلي جامعة المنوفية إلى تحقيق أهداف أخرى عند إعداد الطالب، كالتوسع المؤسسي الهادف لفتح آفاق علمية جديدة في ظل اقتصاد المعرفة والتنافسية، وخريج مواكب لروح العصر ومتطلبات سوق العمل، وذلك من خلال ربط البرامج التعليمية باحتياجات سوق العمل، وزيادة فرص مشاركة مقدمي الخدمة والطالب في التطوير المستمر للأداء الكلي للعملية التعليمية، وهو ما يشجع الإدارة بالكلية على الاستعانة بالتعهد كوسيلة لتطوير إعداد الطالب. (الخطة الاستراتيجية لكلية الاقتصاد المنزلي، ٢٠٢١، ٢٦)

وعليه يمكن أن تبني كليات الاقتصاد المنزلي إعدادها للطالب بالربط بين المهارات والموارد بطرق تتصف بالتميز واستمرارية البقاء، كما أن هناك خصائص تميز الكلية عن غيرها في ذات التخصص، من خلال استراتيجية مخططة توجه قدراتها وكفاءاتها نحو تنافسية تتميز بها عن منافسيها، وأن يكون لها القدرة على إنتاج فرد قادر على مواجهة تحديات سوق العمل، والذي تحققه الكلية من خلال التعهد، مما يشعرهم بأنهم في سوق حقيقي للعمل، يربط ما بين تدريباتهم وواقع فعلي لسوق العمل.

جوانب إعداد طالب الاقتصاد المنزلي:

نجاح الخريج يتوقف على عملية إعداده، فهي تشمل جوانب متعددة داخل قاعة التدريس وخارجها واتجاه مجتمعه، إلى جانب مسؤولياته الثقافية والمهنية والشخصية، وكل ذلك يتطلب تنوع في إعداده لكي يواجه تعدد هذه التحديات.

وتشمل جوانب الإعداد:

(١) الإعداد الثقافي:

الثقافة العامة ضرورية لكل طالب كونه سيصبح عضواً فاعلاً في المجتمع، وكلما زادت معلوماته العامة كان أقدر على نيل ثقة من حوله والتأثير فيهم، بالإضافة إلى نضوج شخصيته واتساع أفقه وسعة إدراكه، كما أنها ضرورية لنجاحه في دوره الاجتماعي، ويشمل إعداد الجانب الثقافي الجانب الاجتماعي الذي يهتم بدراسة وبحث المشكلات والمعوقات مما يعود بالنفع على التعليم وتطوره في مراحلها المختلفة، والجانب العلمي الذي يعمل على حل القضايا المجتمعية بأسلوب علمي في التفكير لحلها، والجانب اللغوي حيث أن اللغة العربية هي الوسيلة للحصول والتعبير، والجانب النفسي الذي يستهدف تكوين عقيدة تشكل ثقافة الطالب، وتلزمه بفلسفة المجتمع وقيمه ومفاهيمه بقناعة ووعي، والجانب الفني المسئول عن إمداد الطالب بالمعارف والخبرات المسئولة عن أساليب التعبير للانفعالات والتصوير الفني. (البوهي و بيومي، ٢٠١٢: ٢٠٩)

(برنامج إعداد طالب الاقتصاد المنزلي، ٢٠٢١، ١٠٣)

(٢) الإعداد الأكاديمي:

يمثل هذا الجانب الجزء الأساسي في عملية إعداد الطالب، ويشمل المقررات والأنشطة العلمية والعملية والتدريبات المتنوعة في المجالات المختلفة، والإلمام بالمادة الدراسية حتى يصبح مصدراً للمعلومات، والقدرة على الربط بين الجوانب النظرية والتطبيقية للمادة، من خلال إعداد الطلاب وتدريبهم على مهارات البحث العلمي والمهارات الشخصية ومهارات الاتصال المستمر بما يستجد في التخصص، والاهتمام بما هو وراء حدود التخصص من مواد الثقافة العامة لاكتسابه سعة الأفق، والقدرة على توظيفها في المواقف التعليمية، كما يكسبه القدرة على الإنتاج والتأثير في طلابه وكسب احترامهم. (عامر، ٢٠١٨: ١٢٤) (برنامج إعداد طالب الاقتصاد المنزلي، ٢٠٢١، ١٠٤)

٣) الإعداد المهني:

وهو اكتساب المعرفة الصحيحة والمهارات العلمية التي يحتاجها الطالب في مهنته التدريسية أثناء العمل، حتى يتمكن من التعامل الفعال الناجح في عملية التعليم لتحقيق أهدافها، ويظهر ذلك في إعداد خريج على مستوى يتوافق مع المعايير الأكاديمية المعترف بها عالمياً، ويشمل هذا الإعداد الجانب العملي المتعلق بالتدريب الميداني المتمثل في التربية العملية والمصانع والمستشفيات ودور الرعاية، حيث يقف الطالب في مواجهة الواقع التعليمي ويضع قدراته ومهاراته في تجربة واقعية، كما يشمل طرق وأهداف التعليم الجيد التي تساعد الطالب على إجادته لمهنته، فهو يكسبه أسرارها، وتزويده بقواعد أخلاق المهنة وأصولها التي يعمل الخريج بموجبها. (البوهي و بيومي، ٢٠١٢: ٢١٤) (برنامج إعداد طالب الاقتصاد المنزلي، ٢٠٢١، ١٠٥)

وتأسيساً على ما سبق يتضح أن جوانب إعداد الطالب تمثل منظومة متكاملة، تتفاعل عناصرها لتحقيق أهدافاً مشتركة، وبذلك يكون كل جانب خادماً للجانب الآخر، ويساعد في ذلك التمهيد بتدريب طلاب الكلية إلى البيئة المحلية لزيادة المهارات والكفاءات، وبزيادة الموارد والكفاءات والمهارات يمكن للكلية أن تحافظ على مكانتها لأطول فترة ممكنة بين الكليات المنافسة.

ثالثاً: سوق العمل:

١) متطلباته:

تقتصر أسواق العمل إلى الأيدي العاملة المدربة القادرة على القيام بالأعمال المهنية والتي تلبى متطلباته من مهارات وخدمات، كما أن خريج الجامعة يحتاج إلى أن يكون مقبولاً ضمن القوى العاملة، ولن يتحقق ذلك إلا أن يكون قد تأهل علمياً بما يخدم سوق العمل ومتطلباته، فالحاجة متبادلة بين سوق العمل والجامعة، لانخراط الخريجين في ميادين العمل والمشاركة في عجلة التنمية المجتمعية.

فإذا لم تستطع الجامعة مواكبة متطلبات سوق العمل، فإن ذلك يؤدي إلى خسارة كبيرة للمجتمع تتمثل في إنفاق غير مجد على التعليم، وهدر مادي للقوى البشرية في التعليم الجامعي، بالإضافة إلى ما يتحمله من تكاليف إضافية هو في أمس الحاجة لها. (الجزار، ٢٠١٧: ١٨٥)

وتعد المهارات عاملاً أساسياً للمشاركة في سوق العمل وتعزيز الإنتاجية، فقد أصبحت الوظائف القائمة على مهام روتينية في طريقها للزوال، بسبب تأثير المستحدثات التكنولوجية والتغييرات في بيئة العمل، والتي أدت إلى استحداث تخصصات في سوق العمل تتطلب مهارات غير روتينية قائمة على الابداع والتحليل ومهارات التواصل مع الآخرين والتفكير النقدي. (البهنساوي، ٢٠١٨: ٦٠)

ويتطلب سوق العمل جاهزية الخريج قبل التخرج، فلا يهدر وقته في التأهيل بعد التخرج، واكتشاف نقاط قوته وضعفه والعمل على دعم نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف، أو في اكتشاف قدراته وميوله واستعداداته. (أحمد، ٢٠١٧: ١٧٢)

ويحتاج رجال الأعمال من الجامعة للنهوض بالخريج إلى تبادل الخبرات مع الجامعات الأجنبية، وتوفير الكتب والمراجع العلمية، والاهتمام بالبحث العلمي وزيادة ميزانيته، وتطوير المناهج وأدوات التعلم، وإدخال التعلم التكنولوجي واستخدام الكمبيوتر والتقنيات الحديثة، والاهتمام بالأنشطة الطلابية، والاهتمام بالتدريب العملي للطلاب. (البهنساوي، ٢٠١٨: ٦٥)

ويمكننا القول أن هناك خصائص معينة يجب أن تتوفر في خريج الاقتصاد المنزلي، هذه الخصائص مبنية على استراتيجية مخططة ومتكاملة ومترابطة في المهارات والموارد، والتي توجه قدراتهم وكفاءاتهم نحو أسبقية تنافسية تتصف بالتميز واستمرارية البقاء، كما يجب أن تكون للكلية القدرة على إنتاج أفضل منتج لديها وهو طالب قادر على مواجهة تحديات سوق العمل، والذي تحققه الكلية من خلال التعميد بتدريب طلابها إلى البيئة المحلية، مما يشعرهم بأنهم في سوق حقيقي للعمل، يربط ما بين تدريباتهم والواقع الفعلي لسوق العمل، والمشاركة في الميزانية الممنوحة للكلية للارتقاء بخريجها.

٢) واقع إعداد طالب الاقتصاد المنزلي في ضوء متطلبات سوق العمل:

تعد الجامعات أحد المراكز الهامة في تأهيل قوة العمل، كما تساهم في تحقيق التنمية واستمرارها، بالإضافة إلى أنها استثمار في التعليم، فسوق العمل هو جزء من المنظومة الاقتصادية التي تحقق التفاعل بين عرض العمل والطلب عليه وصولاً للتوازن بينهم.

ويشير الواقع إلى وجود فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، نتيجة ما يواجه من تحديات تفرضها عليه جملة تحولات ومتغيرات عالمية وسريعة، من سرعة التواصل التقني والزيادات المخيفة في معدلات البطالة. (البهنساوي، ٢٠١٨: ٧٠)

كما أكدت دراسة (الجزار، ٢٠١٧: ١٨٠) أن هناك مشكلة للمواءمة بين المخرجات الجامعية ومتطلبات سوق العمل، بسبب السياسات الاقتصادية التي تنعكس على أداء القطاع الجامعي، والتي تتضح في عجز الموازنة العامة ومن ثم العجز في موازنة التعليم العالي، كما يرافق ذلك عجز في الميزان التجاري الذي أدى إلى تخفيض قدرة سوق العمل على استيعاب المشتغلين وبالتالي زيادة معدلات البطالة.

وأشارت دراسة (غنايم، ٢٠١٧: ٥) على أنه بالرغم من أن تبني سياسة مجانية التعليم جاءت لتخفيض مستوى الحرمان من التعليم والتدريب، لكنها أدت إلى إهمال الجانب النوعي للتعليم

الجامعي والتركيز على الجانب الكمي، فأدى إلى زيادة عدد الخريجين غير المؤهلين لتلبية متطلبات سوق العمل الأمر الذي أدى إلى زيادة البطالة.

وأكدت دراسة (طه، ٢٠١٢: ٨٠) على أن جودة الكلية مرتبطة بجودة طلابها، وأن شروط القبول هي المسؤولة عن تحديد نوعية الطالب الذي تجذبه الكلية ومن ثم جذبه في سوق العمل، فالسمات الشخصية هي المحددات لجودة هذا الطالب كمستوى دافعيته وقدرته على التواصل ومهاراته وغيرها، كما أن توفير المعامل في الكلية لتدريب الطلاب على ممارسة تخصصاتهم قبل النزول إلى العمل، ووجود ملف خاص بكل طالب يحتوي جميع الأنشطة التي قام بها خلال تدريبه، كل ذلك يحدد مكانة الخريج في سوق العمل.

ومن هنا تظهر أهمية التوجه نحو تخطيط حقيقي من قبل كلية الاقتصاد المنزلي لمتطلبات سوق العمل، والتخطيط لما يجب أن يتوافر في الخريج لجذب سوق العمل له، فطالب الاقتصاد المنزلي يشعر بتدني وضعه الاجتماعي، وعدم جدوى ما يمر به من خبرات تعليمية للنهوض به، ومن ثم يبدأ الشعور بانخفاض تقديره لذاته، وإعاقته عن تحقيق متطلبات سوق العمل، فلا بد من وضع الخطط التفصيلية القصيرة والطويلة الأجل للربط بين الكلية وفرص العمل، والتأكيد على برامج التعليم والتدريب.

المحور الثاني: الإطار الميداني للبحث:

تناول البحث في إطاره الميداني، أداة البحث وكيفية تصميم هذه الأداة، وتوصيف العينة، وخطوات تطبيق أداة البحث، وأساليب المعالجة الإحصائية، وعرض وتفسير النتائج.

١) إجراءات البحث الميدانية:

وتشمل ما يلي:

أ- أداة البحث:

تم تصميم استبانة للتعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس حول آليات التعهد لتطوير إعداد طالب الاقتصاد المنزلي بجامعة المنوفية.

ب- مجتمع البحث:

تضمن مجتمع البحث جميع أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد المنزلي - جامعة المنوفية.

ت- عينة البحث:

تم اختيار عينة البحث بطريقة عشوائية من المجتمع الأصلي للبحث والمتمثل في أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد المنزلي جامعة المنوفية.

وقد تم تحديدها طبقاً للخطوات التالية:

- تحديد المجتمع الأصلي الذي يجري فيه البحث والمتمثل في أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد المنزلي جامعة المنوفية والبالغ عددهم (١٢٤) عضو هيئة تدريس. (شؤون أعضاء هيئة التدريس، ٢٠٢١)
- سحب عينة ممثلة للمجتمع على أن تكون ممثلة في نسبتها بما لا يقل عن نسبة (١٠%) من مجتمع البحث، وقد بلغ عددها (٧٠) عضو هيئة تدريس.
- بناء استبانة تضمنت ٤ محاور هم (إعداد طالب الاقتصاد المنزلي لتحقيق متطلبات سوق العمل- آليات التعهيد- آليات التعهيد في إعداد طالب الاقتصاد المنزلي- معوقات تفعيل آليات التعهيد)، وقد تم صياغة المحاور وعرضها على بعض أعضاء هيئة التدريس في مجال الاقتصاد المنزلي، وكانت أسئلة الاستبانة مغلقة، وينتهي كل محور بسؤال مفتوح يتيح للعينة إضافة ما يروونه مناسباً من عبارات.

صدق الاستبانة:

يستخدم صدق الاستبانة لمعرفة مدى قياس الأداة لما وضعت من أجله، وللتحقق من صدق عبارات الاستبانة، تم عرضها في صورتها المبدئية على مجموعة من المتخصصين في التربية للاسترشاد بأرائهم، وانتفاء عبارات الاستبانة إلى محاورها، وجودة صياغة كل عبارة، واقتراح ما يروونه مناسباً من عبارات، أو أية توجيهات أخرى وقد تم تعديلها في ضوء مقترحاتهم، ثم وضعها في الصورة النهائية وتطبيقها على عينة البحث.

ثبات الاستبانة:

تم تطبيق الاستبانة على عينة بلغ قوامها (١٣) عضو هيئة تدريس من كلية الاقتصاد المنزلي ثم أعيد تطبيقها على نفس العينة مرة أخرى بعد أسبوعين في نفس الظروف، وتم حساب معامل الثبات وتم الحصول على المعاملات التالية، ويتضح ذلك من الجدول التالي:

جدول رقم (١)

معامل ثبات الاستبانة

معامل الثبات	المحور
.٨٧	معامل ثبات المحور الأول
.٨٤	معامل ثبات المحور الثاني
.٧٦	معامل ثبات المحور الثالث
.٧٩	معامل ثبات المحور الرابع
.٩٤	معامل ثبات محاور الاستبانة ككل

وبذلك يكون معامل ثبات الاستبانة (٠.٩٤). وهذا يدل على ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها أداة البحث عند تطبيقها.

التحليل الإحصائي للنتائج وتفسيرها:

جدول رقم (٢)

استجابات أفراد العينة حول محور إعداد طلاب الاقتصاد المنزلي لتحقيق متطلبات سوق العمل

م	العبارة	يتحقق		يتحقق إلى حد ما		لا يتحقق	
		%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار
١	توافر المعرفة الكاملة بالكلية عن متطلبات سوق العمل.	٢٨,٦	١٠	١٤,٣	٤٠	٥٧,١	
٢	تركز رؤية الكلية على توليد طاقات إبداعية لدى طلابها.	٢١,٤	١٥	٢١,٤	٤٠	٥٧,١	
٣	إعداد خريج قادر على القيام بالمشروعات الصغيرة.	٢١,٤	١٥	١٤,٣	٤٥	٦٤,٣	
٤	إعداد خريج ذات مهارات تنافسية في سوق العمل.	٨,٦	٦	١٤,٣	٥٤	٧٧,١	
٥	رفع مستوى التمكن من الأداء للقوى البشرية في الكلية.	١٤,٣	١٠	١٤,٣	٥٠	٧١,٤	
٦	إعداد خريج للاقتصاد المنزلي قادر على التعلم المستمر.	١٤,٣	١٠	١٤,٣	٥٠	٧١,٤	
٧	معرفة الطالب بأخلاقيات المهنة والالتزام بها.	٢٨,٦	١٥	٢١,٤	٣٥	٥٠	
٨	الإلمام بالتقنيات الحديثة وكيفية استخدامها.	٧,١	٥	٢١,٤	٥٠	٧١,٤	
٩	إعداد خريج قادر على اكتشاف نقاط الضعف ومعالجتها.	٢١,٤	١٥	١٤,٣	٤٥	٦٤,٣	

يتضح من الجدول السابق لأفراد العينة أن نسب التكرار الأعلى جاءت في لا يتحقق، مما يدل على أن الكلية تسير وفق خطوات ضعيفة نحو إعداد طالب الاقتصاد المنزلي في ضوء متطلبات سوق العمل، مما يتطلب نشر ثقافة الإعداد لتهيئة الطلاب لمتطلبات سوق العمل والذي يعد من أهم التحديات التي تواجه إعداد الطالب، كما جاء في دراسة (عبد الصمد، ٢٠١٥: ١٤٧) والتي أشارت إلى ضرورة إحداث تغيير في إعداد طالب الاقتصاد المنزلي، وبالرغم من الخطوات التي تبذلها الكلية نحو الإعداد إلا أن هناك أوجه للقصور فالمباني والتجهيزات غير كافية، ورغم وجود الأجهزة إلا أنه لم يتم الاستفادة منها، بالإضافة إلى عدم توافر المعامل والأجهزة الكافية للتدريب وتنمية المهارات التطبيقية، وهذا يدل على أن نشر ثقافة تغيير إعداد طالب الاقتصاد المنزلي لم توثي ثمارها بعد في المنظومة الجامعية، وهو ما أكدت عليه دراسة (الشريف، ٢٠١٠: ١٠٠) بضرورة تقديم تجهيزات

أفضل، ودورات تدريبية مستمرة للقوى البشرية لتطوير مهاراتهم، ومشاركة أعضاء هيئة التدريس لقيادات الكلية في عملية إعداد طالب الاقتصاد المنزلي.

كما يتضح مما سبق، أن خطوات إعداد طالب الاقتصاد المنزلي ضعيفة، ومن ثم فإن التمهيد يتيح بدائل تساعد على إعداد الطلاب بصورة أكثر فاعلية، فالتمهيد ليس هدفاً في حد ذاته بل وسيلة لتحقيق الأهداف، واتفق ذلك مع دراسة (إسماعيل، ٢٠١٧: ٧٠).

وعليه يتأكد لنا ضرورة تحديد الكلية للاستراتيجيات التي يستخدمها عضو هيئة التدريس في إعداد الطلاب، وتدريبهم على كيفية إكساب الطلاب المهارات اللازمة لسوق العمل، وكيفية استخدامهم للتكنولوجيا في العمل، وإدارة وتنظيم التفاعلات في البيئة التعليمية، وكل ذلك لا بد أن يكون في سياق فلسفة الكلية والذي يقوم على التعلم المستمر للطلاب، وإتاحة الفرص لهم بما يتفق مع متطلبات سوق العمل.

جدول رقم (٣)

استجابات أفراد العينة حول محور آليات التمهيد.

م	العبارة	يتحقق		يتحقق إلى حد ما		لا يتحقق	
		%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار
١	إنشاء وحدة بالكلية خاصة بالإشراف على عمليات التمهيد لتحسين الخدمة.	٧,١	٥	١٤,٣	١٠	٥٥	٧٨,٦
٢	تعهد الكلية بتدريب طلابها في دورات صيفية إلى القطاع الخاص لتقليل تكلفة التدريب.	١٤,٣	١٠	١٤,٣	١٠	٥٠	٧١,٤
٣	تطبيق الشفافية في تبادل المعلومات.	٢١,٤	١٥	٢٨,٦	٢٠	٣٥	٥٠
٤	نشر ثقافة الحوار وتعزيز مهاراته.	٢١,٤	١٥	١٤,٣	١٠	٤٥	٦٤,٣
٥	قبول الأبحاث العلمية والتي تطرح أفكار جديدة للتمهيد والأخذ بنتائجها.	٨,٦	٦	١٤,٣	١٠	٥٤	٧٧,١
٦	تعمل الكلية على نشر ثقافة التمهيد بين أعضائها.	٧,١	٥	٢١,٤	١٥	٥٠	٧١,٤
٧	رصد احتياجات والوقت المناسب لدخول سوق العمل.	٧,١	٥	١٤,٣	١٠	٥٥	٧٨,٦
٨	بث روح العمل في فريق لنجاح تطبيق الأنشطة.	١٤,٣	١٠	١٤,٣	١٠	٥٠	٧١,٤
٩	وضع قواعد للشراكة بين الكلية ومؤسسات العمل أساسها توزيع المخاطر.	٨,٦	٦	١٤,٣	١٠	٥٤	٧٧,١

يتضح من الجدول السابق لأفراد العينة أن نسب التكرار الأعلى جاءت في لا يتحقق، مما يدل على أنه لا بد من اهتمام الكلية بتوفير التمهيد، وذلك بتوفير عقود شركة مع مؤسسات القطاع

الخاص، على أن يكون هناك قواعد وشروط لضمان حقوق الطرفين المناسبة للتطبيق، كما جاء في دراسة (أبو موسى، ٢٠١٢: ١١٥)، مع ضرورة إحداث تغيير في رؤية الكلية، ووجود خطوات من الكلية نحو التعهد وكيفية توفير متطلباته، وهو ما أكدت عليه دراسة (إسماعيل، ٢٠١٧: ٩٠).

كما يتضح مما سبق، أنه لا بد من الاهتمام من قبل الكلية بتطبيق التعهد الذي يعمل على تطوير مهارات وقدرات الطلاب، مما ييسر عليهم الالتحاق بسوق العمل، بالإضافة إلى ضرورة تأهيل الطلاب للتميز والابداع وبالتالي تميز الكلية والدخول إلى التصنيف بين الجامعات، وهو ما أكدت دراسة (البهنساوي، ٢٠١٨: ٢٠).

وعليه لا بد من الاهتمام بالتعهد والذي يختص بإدارة عمليات التدريب وإكساب المهارات اللازمة لسوق العمل، وبناء شراكة علمية مع مؤسسات المجتمع والتي تساهم في تنمية خريج الاقتصاد المنزلي وفقاً لمتطلبات سوق العمل، مع ضرورة التركيز على المجالات العلمية والتكنولوجية، والتعاون بين وزارة التعليم العالي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع لوضع خطة للتوظيف طويلة المدى وخلق فرص للعمل قائمة على الكفاءة وبعيدة عن المحسوبة.

جدول رقم (٤)

استجابات أفراد العينة حول محور آليات التعهد في إعداد طالب الاقتصاد المنزلي.

م	العبارة	يتحقق		لا يتحقق	
		%	التكرار	%	التكرار
١	إكساب المهارات التي تساعد على النخول المناسب لسوق العمل.	٢١,٤	١٥	١٤,٣	٤٥
٢	تقليل الأعباء المكلف بها عضو هيئة التدريس للتركيز على إعداد الطلاب.	٢٨,٦	٢٠	٢١,٤	٣٥
٣	التنوع في البرامج المقدمة من قبل المتعهدين وجودتها العالية.	١٤,٣	١٠	١٤,٣	٥٠
٤	اتاحة الفرصة للكلية لاختيار أفضل العروض المقدمة من قبل المتعهدين.	٢٨,٦	٢٠	٢١,٤	٣٥
٥	تمكن الكلية من المنافسة لتمييز طلابها في مواجهة تحديات سوق العمل.	١٤,٣	١٠	١٤,٣	٥٠
٦	وضع شروط تسويقية بين الكلية ومؤسسات العمل لتوزيع المخاطر.	٢١,٤	١٥	١٤,٣	٤٥
٧	تقديم برامج إعداد لسوق العمل بكفاءة عالية وتكلفة أقل.	٨,٦	٦	١٤,٣	٥٤
٨	مشاركة الكلية لأصحاب المؤسسات في تحديد مستوى الخريج.	٢١,٤	١٥	١٤,٣	٤٥
٩	مشاركة الكلية للورش والمصانع والمدارس لتدريب الطلاب لسوق العمل.	٨,٦	٦	١٤,٣	٥٤

يتضح من الجدول السابق لأفراد العينة أن نسب التكرار الأعلى جاءت في لا يتحقق، مما يدل على أن هناك حاجة ماسة لتطوير إعداد طالب الاقتصاد المنزلي لبناء سلم الأولويات حسب احتياجات سوق العمل، كما جاء في دراسة (البهنساوي، ٢٠١٨: ٥٥)، والتي أشارت إلى ضرورة إحداث تغيير في إعداد طالب الاقتصاد المنزلي، وهو ما يشجع على توفير برامج تدريبية للطلاب تؤهلهم للتواصل مع التخصصات الجديدة وتمييزهم في مجالات التطبيق في سوق العمل، وما يترتب عليه من تحسين نوعيتهم، ولن يحدث ذلك إلا من خلال توفير الورش والمعامل والمدارس لتدريب الطلاب فيها، وتقليل التكلفة الخاصة بالتدريب والتي تتكفل بها الكلية، وتقليل أعباء التدريب المكلف بها عضو هيئة التدريس، وتهيئة فرص التواصل المستمر للطلاب مع المتخصصين أصحاب خبرات وأفكار علمية مختلفة في جميع المجالات وفي أماكن مختلفة بما يحقق النمو المهني والعلمي لهم.

كما من الضروري تفعيل دور قيادات الكلية في التواصل مع رجال الأعمال وهو ما يظهر الشعور بالمسئولية المجتمعية، وتحقيق المزيد من الكفاءة عند الطلاب من خلال التدريب، وإنشاء مواقف عمل حقيقية قادرة على تمييزهم مهنيًا، وهو ما أكدت عليه دراسة (عبد الصمد، ٢٠١٥: ١٤٩).

وعليه لابد من التشجيع على مهارة التعامل مع سوق العمل، وإتقان التعليم المستمر وكيفية إدارة الوقت وحل المشكلات، مع ضرورة الاهتمام بتصميم المناهج وفقاً لمتطلباته ومواكبتها للاتجاهات العالمية المعاصرة، والاحتفاظ في نفس الوقت بالأصالة والتكامل بين الجانبين النظري والتطبيقي، والجوانب الثقافية والتربوية والتخصصية، والتنوع في أساليب التقويم، مع مراعاة الفروق الفردية للطلاب، وضرورة القيام بعمل دليل للطلاب يوضح فيه الأدوار المنوط بها كل طالب حتى يتم تحقيق الأهداف.

جدول رقم (٥)

استجابات أفراد العينة حول محور معوقات تفعيل آليات التعهيد.

م	العبارة	يتحقق		يتحقق إلى حد ما		لا يتحقق	
		%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار
١	الخوف من التغيير ومقاومته.	٢١,٤	١٥	١٤,٣	١٠	٤٥	٦٤,٣
٢	ندرة توفير معلومات كافية بخصوص آليات التعهيد.	٢٨,٦	٢٠	٢١,٤	١٥	٣٥	٥٠
٣	جمود اللوائح والقوانين الخاصة بإنشاء وحدات جديدة في الكلية.	٢١,٤	١٥	١٤,٣	١٠	٤٥	٦٤,٣
٤	ندرة وجود خطة محددة لتطبيق التعهيد.	١٤,٣	١٠	١٤,٣	١٠	٥٠	٧١,٤
٥	ندرة وجود وحدة خاصة بالتعهيد.	٢٨,٦	٢٠	٢١,٤	١٥	٣٥	٥٠
٦	قلة الدورات التدريبية عن التعهيد.	١٤,٣	١٠	١٤,٣	١٠	٥٠	٧١,٤
٧	كثرة الأعمال الملوطة بأعضاء هيئة التدريس.	٢١,٤	١٥	١٤,٣	١٠	٤٥	٦٤,٣
٨	قلة العلاقات مع المجتمع المحلي والتي تساعد في التعاقد على تدريب الطلاب.	٨,٦	٦	١٤,٣	١٠	٥٤	٧٧,١
٩	قلة مشاركة رجال الأعمال والعاملين في الكلية في صنع واتخاذ القرارات.	٢١,٤	١٥	١٤,٣	١٠	٤٥	٦٤,٣
١٠	ندرة تطبيق الشفافية في تبادل المعلومات.	٢٨,٦	٢٠	٢١,٤	١٥	٣٥	٥٠

يتضح من الجدول رقم (٥) لأفراد العينة أن نسب التكرار الأعلى جاءت في لا يتحقق، وهو ما يدل على الحاجة الماسة إلى وجود خطة محددة لعضو هيئة التدريس يسير عليها لتحقيق آليات التعهيد، كما جاء في دراسة (أبو موسى، ٢٠١٢: ١٠٧)، والتي أشارت إلى ضرورة إحداث تغيير في إعداد الطلاب، حيث مازال إعدادهم يعتمد على أهداف تقليدية، كما أنها بعيدة عن تخصصات ومتطلبات سوق العمل، وهو ما أكدت عليه دراسة (الشريف، ٢٠١٠: ٩٥)، بضرورة تدريب أعضاء هيئة التدريس على تصميم برامج إعداد تعزز من تحقيق الأهداف المنهجية، وبالتالي تحسين نوعية التعليم، وتشجيع عضو هيئة التدريس على محو الأمية العملية للطلاب، وبالتالي تصبح الأولوية تحقيق متطلبات سوق العمل.

وعليه لا بد من تدريب أعضاء هيئة التدريس على برامج لكيفية إعداد الطلاب لتحديد نقاط القوة والضعف لتحسين أدائهم، وتدريبهم على المهارات والتخصصات الجديدة لسوق العمل، وقياس مستواهم ومدى تحقيق الأهداف، وبالتالي نحتاج إلى نظم أكثر شمولية يتم تطبيقها، مع ضرورة إعطاء فرصة لرجال الأعمال لتقويم إعداد طالب الاقتصاد المنزلي لتعديل ممارساته التدريسية في ضوء النتائج.

خامساً: التصور المقترح لآليات التعهيد لتطوير إعداد طالب الاقتصاد المنزلي تحقيقاً لمتطلبات سوق العمل والتغلب على معوقاته:

بناء على النتائج السابقة، سوف يتم وضع تصور مقترح لآليات التعهيد لتطوير إعداد طالب الاقتصاد المنزلي تحقيقاً لمتطلبات سوق العمل والتغلب على معوقاته، ويشمل التصور أهدافاً وضمناً وإجراءات. ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

أولاً: أهداف التصور المقترح: ويهدف إلى :

- وضع آليات التعهيد لتطوير إعداد طالب الاقتصاد المنزلي تحقيقاً لمتطلبات سوق العمل والتغلب على معوقاته.
- الاستفادة من إمكانات الكلية المادية والبشرية ذات القدرات والمهارات.
- إيجاد حلول للمشكلات التي تعاني منها مؤسسات القطاع الخاص.
- إيجاد مصادر تمويلية إضافية للكلية، لتسويق خدماتها وبحوثها، وتطوير إنتاجية مؤسسات القطاع الخاص.

ثانياً: منطلقات التصور المقترح: وذلك من خلال:

- وضع قانون يدعم عملية التعهيد وتحديد إجراءاتها.
- زيادة المخصصات المالية للتدريب، وتوفير احتياجاته من الأجهزة والمعامل وغيرها.
- التزام مؤسسات المجتمع مع الكلية باستمرارية الدعم.
- تعميق فكرة العمل الجماعي بين الطلاب ورجال الأعمال والمسؤولين بالكلية.
- تنظيم حملات للتوعية بأهمية التعهيد في الكلية ووسائل الإعلام والمجلة العلمية.

ثالثاً: خطوات التصور المقترح: يقوم على عدة خطوات هي:

١. وضع آليات التعهيد لتطوير إعداد طالب الاقتصاد المنزلي تحقيقاً لمتطلبات سوق العمل: ويتم في هذه المرحلة تشكيل فريق مشترك من أعضاء هيئة التدريس بالكلية ورجال الأعمال، لدراسة إمكانات الكلية واحتياجات القطاع الخاص، ثم وضع آليات التعهيد وتحديد أهدافها وإجراءات تنفيذها ومعوقات ذلك.

ولا بد من مشاركة الكلية للقطاع الخاص والغرف التجارية والصناعية في وضع تلك الآليات، وتحديد خطوات تنفيذها وأدوار كلاً منهم، وتحديد احتياجات القطاع الخاص وترتيبها حسب الأهمية، ومعرفة إمكانات الكلية للإفادة منها في أولوية التدريب.

تنفيذ آليات التمهيد: ويتطلب نجاح التنفيذ ما يلي :

- التعاون الجاد بين الكلية والمجتمع المحلي في تنفيذها لتحقيق الأهداف.
- يلتزم كل طرف بدوره بشفافية تامة، مع التزامهم بدعم الطلاب المشاركين في التنفيذ وتوفير احتياجاتهم.
- التقييم المستمر لجميع مراحل التنفيذ، بمراجعة ما تم تنفيذه مع ما جاء في مراحل التنفيذ.

٢. متابعة وتقييم الآليات: ويتطلب نجاحها ما يلي :

- قيام الكلية والمجتمع المحلي بوضع معايير لتقييم عملية التنفيذ في الأهداف.
- تقييم التدريب لتحديد ما حققه من أهداف، ومشكلات التنفيذ، وكيفية التغلب عليها.
- إعداد تقارير عن تدريب الطلاب وإرسالها للكلية.

رابعاً: إجراءات تنفيذ التصور المقترح: يتم تنفيذه من خلال:

١. إنشاء وحدات تنسيقية لدعم التمهيد بين الكلية والمجتمع المحلي :

ويتطلب ذلك منح هذه الوحدات الصلاحيات التي تساعدها في التمهيد بين الكلية والمجتمع المحلي والتخطيط لها، والتصدي لأي مشكلة تواجهها.

ويمكن تحديد مهامها فيما يلي:

- التخطيط لوضع آليات التمهيد بين الكلية والمجتمع المحلي.
- وضع الضمانات المناسبة لتنفيذ قرارات التمهيد، وتحديد طرق للمحاسبية .
- تسويق المنتج البشري بالكلية.
- صياغة عقود التمهيد بين الكلية والمجتمع المحلي ومتابعة تنفيذها وتقييمها.
- إنشاء شبكات تواصل بالكلية في الأنشطة والتدريب.

٢- تنمية الوعي المجتمعي الداعم للتمهيد بين الكلية والمجتمع المحلي من خلال:

- نشر ثقافة الشراكة بين قادة الكلية والقطاع الخاص، ودورها في حل المشكلات المختلفة.
- تطوير الثقافة التنظيمية السائدة بالكلية والقطاع الخاص بما يلائم التمهيد.
- عقد المؤتمرات والندوات لتعزيز الارتباط بين التمهيد والمشكلات المجتمعية ذات العلاقة بالقطاع الخاص.
- تعريف المجتمع المحلي بإمكانات الكلية، وما تقدمه من خدمات تدريبية للقطاع الخاص عن طريق وسائل الإعلام ومجلتها العلمية.

- تهيئة بيئة مناسبة يسودها روح العمل الجماعي في دراسة المشكلات التي تواجه الكلية والقطاع الخاص.
- عقد اللقاءات الدورية بين المسؤولين بالكلية ورجال الأعمال لمتابعة الإنجازات لكل منهم في التدريب.
- ٣- وضع آليات للتعهد لتطوير إعداد طالب الاقتصاد المنزلي: تتضح في :
 - أ- آليات التعهد في القطاع الخاص: تتمثل في:
 - تشجيع مؤسسات القطاع الخاص على تخصيص نسبة مشتركة من أرباحها السنوية لتمويل التعهد بالكلية.
 - دعم أنشطة الطلاب المرتبطة بمجال تخصصهم.
 - حث القطاع الخاص على التعاون مع الكلية في مجال إنشاء المعامل وتجهيزها, ودعم التعهد والبرامج المتخصصة.
 - تشجيع مؤسسات القطاع الخاص على فتح معاملها ومصانعها ومدارسها لطلاب الكلية لتدريبهم في ورش عمل حقيقية, وظروف عمل مطابقة للواقع لا تتمكن الكلية من توفيرها لطلابها بورشها ومعاملها, في مقابل مثلاً خفض الضرائب المستحقة على هذه الورش والمصانع.
 - إشراك رجال الأعمال في مجالس الكلية الإدارية.
 - مشاركة العاملين وإدارة الكلية لرجال الأعمال في تحديد كم وكيف ومستوى التعليم المطلوب في الخريج, وذلك من خلال عقد حلقات نقاشية يشارك فيها أعضاء هيئة التدريس ورجال الأعمال, للوصول إلى مستوى مهني جيد يحقق للطالب القدرة على مواجهة سوق العمل.
 - ب- آليات التعهد بالكلية: وتتمثل الآليات فيما يلي :
- ١- آليات ترتبط بالجوانب القانونية والتشريعية: وتتمثل في :
 - وضع القوانين المنظمة للتعهد بين الكلية والمجتمع المحلي وضبط التعاون بينهما, مع وضع سياسة واضحة تنظم عملية التدريب, والتركيز على جودة المنتج والعمل الدائم على رفع كفاءة الطالب الإنتاجية.
 - تكوين لجان استشارية بالكلية تختص بالتعهد.

٢- آليات تتعلق بالجوانب الإدارية والتنظيمية: وتتمثل فيما يلي:

- ربط الخطط الاستراتيجية بآليات التعهد واحتياجاته.
- إشراك رجال الأعمال في المجالس بالكلية، ولجان تطوير البرامج الدراسية.
- وضع قاعدة بيانات تظهر امكانات الكلية، وقدرتها على حل المشكلات.
- منح فرص لتمكين الطلاب وإعطائهم الثقة والحرية، حتى يتمكن من التصرف في المواقف الطارئة بالورش والمعامل والمؤسسات التي تتعامل معها الكلية.
- تهيئة المناخ المناسب الذي يشجع الكلية على التعهد مع المجتمع المحلي.
- عقد الندوات والتي تجمع بين العاملين بالكلية ورجال الأعمال لمناقشة إمكانية التعهد بين الكلية ومؤسسات المجتمع المحلي، والتي تؤكد على بث روح العمل في فرق.
- في حالة عدم توفر ورش ومعامل في الكلية، يمكن أن تتعهد الكلية لفنيين بمجموعة من الطلاب لكل فني يعملون تحت إشراف مشترك مع الكلية في صورة أنشطة لا صفية، على أن يكون هؤلاء الفنيين متطوعين لهذا العمل مقابل إنجاز أعمالهم تحت مسمى شراكة التعليم الجامعي مع المجتمع المحلي، وهذا يحقق التميز في صورة الطالب القادر على مواجهة سوق العمل، على أن تتولى إدارة الكلية الإشراف على هذه العملية.

٣- آليات تتعلق بالجوانب المادية والبشرية: وهي:

- إنشاء وحدة للتعهد بالكلية، ومنحها الصلاحيات التي تمكنها من التواصل مع القطاع الخاص.
- رصد احتياجات ومتغيرات سوق العمل المحلية، والاستفادة منها في تطوير الأداء، ويمكن للكلية الاستعانة بالخبراء في مجتمعها المحلي، وذلك حتى يتطابق الإعداد المهني للطلاب مع احتياجات المجتمع المحلي.
- السماح لأعضاء هيئة التدريس بالكلية العمل كمستشارين لدى مؤسسات المجتمع المحلي.
- الاهتمام بالحوافز المادية والمعنوية للطلاب لتشجيعهم على التدريب، والاهتمام بالبعد الإنساني في مجال العمل.
- زيادة الموارد المالية المخصصة لدعم التدريب بالكلية.

٤- معوقات تطبيق آليات للتعهيد لتطوير إعداد طالب الاقتصاد المنزلي: تتضح في:

- الخوف من التغيير ومقاومته.
 - ندرة توفير معلومات كافية بخصوص آليات التعهيد.
 - جمود اللوائح والقوانين الخاصة بإنشاء وحدات جديدة في الكلية.
 - ندرة وجود خطة محددة لتطبيق التعهيد.
 - قلة الدورات التدريبية عن التعهيد.
 - ندرة وجود وحدة خاصة بالتعهيد.
 - كثرة الأعمال المنوطة بأعضاء هيئة التدريس.
 - قلة العلاقات مع المجتمع المحلي والتي تساعد في التعاقد على تدريب الطلاب.
- ٥- آليات التغلب على معوقات تطبيق آليات للتعهيد لتطوير إعداد طالب الاقتصاد المنزلي:
تتضح في:

- الاهتمام بالحوافز المادية والمعنوية للعاملين لكسر حاجز الخوف وتشجيعهم على التغيير.
 - وضع دورات تدريبية خاصة بالتعهيد وكيفية تطبيقه.
 - زيادة الموارد المالية المخصصة لتطبيق التعهيد بإشراك مؤسسات المجتمع المدني وأصحاب الأعمال في عملية التدريب.
 - إنشاء وحدة خاصة بالتعهيد.
 - وضع القوانين المنظمة للتعهيد بين الكلية والمجتمع المحلي وضبط التعاون بينهما.
- وتأسيساً على ما سبق يتضح أن التعهيد بالكلية يكون طبقاً لظروفها وظروف المجتمع المحلي، لكنه في النهاية يترك الباب مفتوح لكل كلية لتبتكر أسلوب تعهيداً طبقاً لظروف مجتمعا المحلي، وبذلك يكون الهدف النهائي من فكرة نقل التعهيد هو دعم روح عمل مؤسسات المجتمع مع الكلية، والارتقاء بتدريب وإعداد الطلاب في ضوء متطلبات سوق العمل وبالتالي إيجاد ميزة تنافسية لكل كلية، وإعادة الحياة من جديد إلى التعليم الجامعي الذي أهملت مخرجاته، برغم أهميته وضرورته للمجتمع وتقدمه في العصر الحديث.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- ابتسام عبد الباسط محمد عبد الصمد (٢٠١٥): تقويم برنامج إعداد معلم الاقتصاد المنزلي في ضوء معايير الجودة والاعتماد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة المنوفية.
- إبراهيم، أحمد حسن (٢٠١٢): أهمية خدمات التمهيد في الصادرات المصرية، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، ع (٦٤٢)، القاهرة.
- أحمد إسماعيل إسماعيل (٢٠١٧): اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي، دار الفكر العربي، القاهرة.
- أحمد عبد السلام أبو موسى (٢٠١٢): مخاطر تعهيد نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المصرية، دراسة ميدانية، مجلة التجارة والتمويل، ع (٢)، كلية التجارة، جامعة طنطا.
- ايمان عبد الحميد طه (٢٠١٢): منهجيات التنبؤ بأوضاع سوق العمل، مع التطبيق على الحالة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- أيمن سليمان مزاهرة وآخرون (٢٠١٨): جودة برنامج بكالوريوس الاقتصاد المنزلي في جامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظر الطلبة، المؤتمر العلمي السنوي الثالث، تطوير التعليم النوعي في مصر والوطن العربي لمواجهة متطلبات سوق العمل في عصر العولمة، رؤى استراتيجية، في الفترة من (٦ - ١٠ ابريل)، مج (١)، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة.
- الجميل محمد عبد السميع شعلة و عبد الحميد عبد المجيد حكيم (٢٠١٧): تصور مقترح لمعايير الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في عمليات إعداد المعلم بالمملكة العربية السعودية في ضوء المعايير الدولية، مجلة كلية التربية، ع (١٣٢)، الجزء (٣)، كلية التربية، جامعة الأزهر.
- ريمون ميلاد فؤاد (٢٠١٥): قياس أثر التمهيد لأنشطة المراجعة الداخلية على جودة الأرباح المحاسبية، دراسة تطبيقية على الشركات الصغيرة والمتوسطة المقيدة ببورصة النيل المصرية، مجلة كلية التجارة، ع (٤)، مج (١٩)، كلية التجارة، جامعة بنها.
- زقاوة أحمد عابد (٢٠١٧): البرامج الجامعية ومدى استجابتها لاحتياجات سوق العمل، مجلة التنمية البشرية، المركز الجامعي غليزان، ع (٧)، سوريا.

- شيماء أحمد عبد الحميد الشاعر (٢٠١١): تقييم التجربة الهندية في صناعة التعهيد خدمات تكنولوجيا المعلومات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع (١)، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- شيماء أحمد عبد الحميد الشاعر (٢٠١٥): أثر صناعة تعهيد خدمات تكنولوجيا المعلومات على التعليم وسوق العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع (٥)، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- شيماء أحمد عبد الحميد الشاعر (٢٠١٩): الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها على قطاعات الاقتصاد القومي، المؤتمر السنوي الرابع عشر، في الفترة من (١٢-١٣ ديسمبر)، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- الشيماء عزت عبد الله المغربي و محمد عزت عبد الموجود (٢٠١٥): ضوابط عملية إعداد المعلم في ضوء المستويات المعيارية، المؤتمر العلمي السابع عشر، مناهج التعليم والمستويات المعيارية، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة عين شمس، مج (١).
- طارق عبد الرؤوف عامر (٢٠١٨): إعداد معلم المستقبل، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- عامر إسماعيل محمد محمود (٢٠١٧): تحديد معايير اختيار المورد الأفضل في إطار عملية التعهيد، دراسة حالة في شركة أسياسيل للاتصالات الخلوية، من بحوث المؤتمر العلمي (عولمة الإدارة في عصر المعرفة)، والمنعقد في جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، في الفترة من (١٥-١٧ ديسمبر).
- علاء الدين مرجان محفوظ (٢٠١٠): صناعة التعهيد، إشراف: عزيزة محمد الخياط، وزارة التجارة والصناعة، قطاع سياسات لتنمية الصادرات، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الإدارة العامة لبرامج دعم القدرة التنافسية، القاهرة.
- علي أحمد سيد علي (٢٠١٩): سياسات عامة لربط مخرجات التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل، ورقة مقدمة إلى الندوة القومية حول دور منظمات أصحاب الأعمال في تضيق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل، تعدها منظمة العمل العربية، في الفترة من (٩-١١ نوفمبر)، القاهرة.
- فاروق شوقي البوهي و محمد غازي بيومي (٢٠١٢): دراسات في إعداد المعلم، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية.

- ليلي كامل البهنساوي (٢٠١٨): رؤية أرباب العمل لمخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل، دراسة على عينة من أرباب الأعمال بالحضر، مجلة كلية الآداب، ع (٣)، مج (٧٨)، جامعة القاهرة.
- محمد مالك محمد و محمود أحمد سعيد (٢٠١١): معلم القرن الحادي والعشرين، دار الفكر العربي، القاهرة.
- مريم جودة محمد الشريف (٢٠١٠): تطوير نظام إعداد معلمة الاقتصاد المنزلي في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة طنطا.
- معتمد بن عبد الرحمن دحو (٢٠١١): استراتيجية التمهيد، أسلوب تنظيمي جديد يسمح بالتركيز على الموارد والكفاءات الرئيسية، أعمال الملتقى الدولي الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر.
- مهني محمد إبراهيم غنايم (٢٠١٧): التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي النوعي للمواءمة بين مخرجات واحتياجات سوق العمل، المؤتمر السنوي العربي الرابع عشر - الدولي التاسع، تطوير مخرجات التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي في ضوء التنافسية العالمية، في الفترة من (١٢-١٣ ابريل)، كلية التربية، جامعة الزقازيق.
- نادر عبد المقصود الفرجاني (٢٠١٥): التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية، في التربية والتنوير في تنمية المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- نجاة ربيع صبري داود السيد (٢٠١٤): نظم إعداد معلم الاقتصاد المنزلي في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.
- هالة حسن بن سعد علي الجزائر (٢٠١٧): التعليم العالي وسوق العمل في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، الإشكاليات والتحديات، المؤتمر الدولي لمعهد التخطيط القومي، نحو تعليم داعم للتنمية المستدامة في مصر، في الفترة من (٦-٨ مايو)، كلية التربية، جامعة حلوان.
- ياسر فتحي الهنداوي (٢٠١٦): استراتيجية مقترحة لتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل بمصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، مستقبل التربية العربية، ع (٨٩)، مج (٢١).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Ell ram. L, & Malts. A.,(2012): The Use of Total Cost of Ownership Concepts to Model the Outsourcing Decision, International Journal of Logistics Management, Vol.(١,٦)
- Rijaman P., Resoara A., and others, (2003): Framework for concentratediver sification through sustainable competitive Advantage Management decision, Vol.(41), No.(1), P.368.
- Belcort.M, (2006): outsourcing The Benefits and the Risk, Science Direct, Human Resource Management Review, No.16, P.261.
- Jones G., (2001): Strategic Management Theory, An Integrated & Hill C Approach, Boston, 5th ed., Houghton Mifflin co., P.159.
- John, A. (2009): ICT and Future Teachers, We Peraing for Learning Paper Preseteg at the IFIP Working Group 3 and Working Conference, ICT and the Teacher of the Future University of Meibourne, P.27 .
- Bjerring, K. (2007): productivity Impacts of Offshoring and Outsourcing, Review OESD Publishing, Working Paper, P.8.